ما بعد المقال السابع

أصبح تليفونى يشاركنى طعامى ، ويقظتى ومنامى ، وليلى ونهارى ، والمتحدث غالبا شخص لا أعرفه ، ومع هذا يطلب لقائى ! لماذا ؟ فى موضوع مهم سيوضحه ، وعندما أصر على معرفة نوعية الموضوع ، بداءة ، يشرع فى حديث طويل مضمونه ظلم أحاق به .. وعندما أعتذر بأنى ، فردا ، لايسعنى أن أحمل على كاهلى جميع المظالم الفردية . وأنى لاأتكلم إلا فى قضية قومية ، وبعد أن تتوفر لدى حقائقها ووثائقها ، وأقتنع بأهميتها بل بخطورتها .. فإذا بالمتحدث يؤكد أن موضوعه الذى لا يعدو أن يكون فرديا بحتا ، موضوع قومى ثم يردف جميع المتحدثين بلا استثناء (أهم من هضبة الأهرام !!) فأبتسم وسط إرهاقى الذى يبلغ أحيانا حدا يبدو معه كل شىء مهما صغر ، جهدا جديدا بما فى هذا الكلام والطعام وأيضا الابتسام .

وتتعدد المحادثات والقصص ومحاولات الإقناع .. بلا اقتناع من الطرفين ..

تحدث إلىّ مرة شخص قال : إنه موظف بشركة الأزياء

الحديثة !! وكدت أغضب ، ولكنى تداركت بسرعة وتلطفت فى الاعتذار ، ثم خلوت لنفسى ولاحظ ابنى معاناتى فقال :

أمى .. الناس مطحونون وقد وجدوا صوتا يحبهم ، ويصدق الله والحقيقة ، وأحسوا أن الله معك فى كل قضية تفجرينها ، فيحالفك النجاح وتصلين به إلى خير النتائج حتى ما كان يظن مستحيلا ..

هنا يتلاشى التمييز .. كل مكروب يحسب موضوعه ، محور الكون .. اعذريهم ياأمى ..

وعذرت وقدرت .. لهم الله أولئك الذين يصارعون الأيام .. وكم منهم سقطوا صرعى .

مابعد المقال السابع سيل من الإعلانات البنكية ، حتى كانت إعلانات البنوك تعطى أربع صفحات متتالية يوميا فى جريدة كالأهرام لونا من الدفاع المسبق .

مابعد المقال السابع أسئلة كثيرة متخوفة ، وأسئلة متلهفة ، وأسئلة متوجسة ، واسئلة مستطلعة : أى موضوع تضمره الحملة القادمة ، وكانى سعيدة بالحملات .. إنى غير مختارة ، تفرضها علىّ فرضا محنة ، أو بلاء ، أو خطر يحدق بمصر ، ولا من ناطق يذود عنها فاضطر إلى خوض معركة ، هى معركة الملايين ، ولكنها قدرى ، فألغى من حياتى ، راضية ، كل ما عداها وتغدو المعركة أو القضية .. حياتى .. بكل ماتعنيه الحياة .

بقيت كلمة خطيرة .

كان بمصر أربعة بنوك هى :

بنك مصر ـ البنك الأهلى ـ بنك القاهرة ـ بنك الإسكندرية ، ثم فتح الباب للبنوك الاستثمارية وغير الاستثمارية .. والآن بمصر ٩٧ بنكا (سبعة وتسعون) بنكا !! يتبعها ١٠٣٩ فرعا (ألف وتسعة وثلاثون فرعا) !!

وهذا هو سبب المصائب التى يكابدها الاقتصاد المصرى ، فهذه البنوك :

- تشتغل بودائع مصرية توظفها فى الخارج لا الداخل .
- تشتغل بخبرة مصرية .
- تستخدم أجانب بلا خبرة ومرتبات فلكية .
- هذه البنوك المستحدثة لم تسهم فى زراعة أو صناعة ، قصاراها الأعمال التجارية القصيرة الأمد لأنها سريعة العائد .

وقد جسد البنك الإفريقى العربى هذه المثالب جميعها ، مضافا إليها جرائم رئيسه إبراهيم الإبراهيم .

فهل وعت الحكومة المصرية ، الدرس ؟

إلى الآن ليس عندنا جواب شاف .